توجيهات ابن جنّي لمسائلِ الفصلِ النحويِّ بينَ المتلازماتِ في كتابِه (التنبيه على شرح مُشكِلات الحماسة)

د. أحمد إبراهيم العليوي
دكتوراه في الدراسات اللغوية (النحو والصرف) – جامعة حمص

الملخَّص:

سعى هذا البحث إلى دراسة مسائل الفصل النحويّ بين المُتلازمات، وتوجيهاتِ ابن جنّي لها في كتابه التنبيه. وهي مسائلُ جديرة بتتبُّعها في كُتُب النحو لكثرة تفاصيلها وشواهدها، مع عدم وجود بابٍ أو مبحثٍ جامعٍ لها في كتب النحو المختصرة أو المطوَّلات. وقد اعتمد البحثُ المنهجين: الاستقرائيّ، والوصفيّ التحليليّ.

عرَّفَ البحثُ الفصلَ في اللُّغة، ثمَّ تكلَّم على الفصل النحويِّ في الاصطلاح، ثمَّ عرَّجَ على قضيّة الفصل النحويّ عند النحاة، ثمَّ على مسائل الفصل المبثوثة في كتاب التنبيه، وأفردَ كلَّ مسألة وشاهدَها بعد ضمِّ النظير إلى النظير. ثمَّ خُتِمَ البحثُ بالنتائج.

كلمات مفتاحيَّة: الفصل النحويّ، المتلازمات، ابن جنّي.

Ibn Jinni's guidance on the issues of grammatical separation between related words in his book (Al-Tanbih 'ala Sharh Mushkilat al-Hamasa)

Dr. Ahmad Ibrahim Al-Aliwi

PhD in Linguistic Studies (Grammar and Morphology)

Abstract:

This research sought to address the issues of grammatical separation between collocations and Ibn Jinni's guidance on them in his book Al-Tanbih. These are issues worthy of being followed up in grammar books due to the abundance of their details and evidence, with no comprehensive chapter or discussion on them in concise or lengthy grammar books. The research employed two methodologies: inductive and descriptive-analytical.

The research defined separation in language, then discussed grammatical separation in terminology, and then addressed the issue of grammatical separation among grammarians. Finally, it touched upon the various issues of separation found in the book *Al-Tanbih*. He examined each issue separately, comparing similar cases. The research concluded with the key findings.

Keywords: The grammatical chapter, collocations, Ibn Jinni.

أوّلًا: المقدِّمة:

معلومٌ أنَّ الأصـــل في الكلام أن يأتيَ على وَفق نظام خاصٍّ بكلّ لغة، وتختلف هذه الأنظمة من لغة إلى أخرى، فإنْ كانت بعض اللغات تنتهج نظامًا صـــارمًا في كلامها، فإنَّ العربيَّة تميَّزت بنظامها المرن، وعليه قد يكون التركيبُ منزاحًا عن المألوف في كلام العرب، فيعتريه عارضٌ يَخرُج به عن مقتضـى الصـناعة، وقد يصـل به إلى نوعٍ من التعقيد اللفظيّ أو المعنويّ، ومن هذه العوارض الفصـــلُ بين المتلازمات النحويّة كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والصـفة والموصـوف، والمتضـايفين...، ما يحدو بالنحاة إلى نوع من التأويل النحويّ أو ردِّ هذا العارض وحمله على الشذوذ أو الضرورة. وجديرٌ بالذِّكر أنَّ هذه المسائل مبثوثة متفرِّقة في كُتب النحاة لا يجمعُها باب واحد، اللهمَّ إذا اســتثنينا مســألة الفصـــل بين المتضـــايفين، والجملة الاعتراضـية. فمن الأهميَّة بمكان تتبُّع هذه المسـائل وجمعُها ودراسـتُها، من هنا جاء هذا البحث لدراسـة مجموعة من مسـائل الفصـل النحويّ في كتاب تطبيقيٍّ مهمٍّ يجمع الكثير من مُشـكِلات الشـــواهد الشـــعريَّة في النحو، وهو كتاب "التنبيه على شـــرح مشـــكلات الحماســـة" لابن جنِّي (ت392هـ). وهو شـرح علميٌّ تخصُّـصـي بابُه اللغة والنحو، لم يجعله ابن جنِّي للعوام، بل هو للخواص من أهل العلم، يقول ابن جنِّي في مقدّمة كتابه: «وقد أجبتُك – أيَّدك الله – إلى ملتمسِكَ من عمل ما في الحماســـة من إعراب، وما يلحقُ به من اشـــتقاق أو تصـــريف أو عروض أو قواف... وبعدُ: فإنَّ هذا الكتاب لسـتُ أعملُه لمبتدئ ولا متوسـط، وإنَّما أخاطب به من قد تدرَّب فكره، وقويَ نظرُه، وهو الذي يغرى به، ويقوى حظُّه منه»[1]، وهذا ما يُعطي مسـائل الكتاب مزيدَ مزيَّة للدراسة والتحليل وإنعام النظر فيها.

– مشكلة البحث وأهميّته

لمّا كان من الأهميَّة بمكان تتبُّع مسائل الفصل النحوي وجمعُها ودراستُها، جاء هذا البحث لدراسـة مجموعة من مسـائل الفصـل النحويّ في كتاب تطبيقيٍّ مهمٍّ بُني على مُشـكِلات الشـواهد الشـعريَّة في النحو، وهو كتاب التنبيه لابن جنّي. وعليه يمكن تحديد مشـكلة هذا البحث بالسـؤال الرئيس الآتي:

(1) **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، حققه: أ.د. حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1430هـ/2009م، ص 6–7.

كيف تعامل ابن جني مع مسائلِ الفصلِ النحويِّ بينَ المتلازماتِ في كتابِه (التنبيه على شرح مُشكِلات الحماسة)، وكيف جاءت توجيهاته لها؟

وتكمُن **أهميَّة** هذا الموضوع في كونه يتناول مجموعةً من مسائل الفصل النحويّ، وهي مسائلُ مبثوثة في كتُب النُّحاة والبلاغيين لا ينظِمُها باب واحد، ومن ثَمَّ من الأهميَّة بمكان تقصِّي مسائل هذا المبحث، وبيان توجيهات النحاة لها، يُضاف إليها أهميَّة الكتاب موضع البحث، وهو واحد من أهمِّ كتب النقد النحويّ التطبيقيّ.

- أهداف البحث وأسئلته

يرمي البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمحوّر حول: تعريف الفصل النحويّ وبيان المتلازمات النحويّة، وكذلك بيان درجة الفصل النحويّ من حيث القبولُ والردُّ، ثمّ بيان توجيهات ابن جنِّي لِما وقع من مسائلِ الفصل النحويّ في كتابه التنبيه.

وعليه، فإن هذا البحث يجيب عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما المقصود بالفصل النحوي؟

2- ما المقصود بالمتلازمات النحوية؟

3- ما أحكام الفصل النحوي بين المتلازمات عند النحاة؟

4- ما المواضع التي يتجوّز فيها بالفصل بين المتلازمات؟

5- ما مسائل الفصل النحوي في كتاب التنبيه لابن جنّي؟

- فرضيات البحث وحدوده

ينبني هذا البحث على فرضية مفادها أنَّ ابن جنّي تناول بالتحليل مسائلَض من الفصل النحوي في كتابه التنبيه، ووجّهها على نحو تكون فيه مقبولة، أو خطّأها وردّها.

أمّا **حدود** هذا البحث الموضوعية والتطبيقية، فتنحصر في مسائل الفصل النحوي بين المتلازمات دون غيرها في كتاب التنبيه لابن جنّي.

- الدراسات السابقة:

تنقسم الدراسات السابقة ذاتُ الصِّلة بموضوعنا قسمين؛ الأوَّل هو الدراسات المرتبطة بالفصل النحويّ والمتلازمات، والثاني هو الدراسات النحويّة المرتبطة بكتاب التنبيه لابن جنِّي. ومن القسم الأوَّل: رسالة ماجستير بعنوان «الفصل النحوي بين المتلازمين في القرآن الكريم» للباحثة آية يوسف حسين مزيد، تقدّمت بها إلى قسم اللغة العربيّة في الجامعة الإسلامية في

غزّة، في عام 2019م. والرسالة تدرس الفصل النحوي بين المتلازمين في القرآن الكريم من ناحية نحويّة وإحصائيّة ودلاليّة.

وبحث بعنوان «ظاهرة التلازم التركيبي – دراســـة في منهجية التفكير النحوي» للدكتور جودة مبروك محمّد، منشــور في مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، مج 35، ع 11، 2011م. ويدرس البحث وجوه التلازم وَفق رؤية النحويين وبحسب منهجهم في دراسة النحو العربي، فيُلقي بظلاله نحو محاولة اكتشاف مخطّط الترابط والنسق العام الذي على أساسه تُصمَّم البنية التركيبيّة للجملة.

ويلتقي بحثُنا مع هاتين الدراســتين في المقدِّمات النظريَّة، وهي من العامِّ المشــترَك الذي تتَّفق فيه وتتقاطع جميعُ الأبحاث ذات الصلة.

ومن القسم الثاني بحث بعنوان «مسائل الحال عند ابن جنِّي في كتابه "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة" – دراسة نحويّة تحليليّة» للباحث إدريس ألافي محمد هاشم، والبحث منشور في مجلّة ابن خلدون للدراســات والأبحاث، المجلد الرابع، العدد العاشــر، 2024م. وواضــح من العنوان اختلاف بحثنا عن هذا البحث في المســائل النحويّة التي ســيدرســها، مع اتفاقهما في المدوّنة المدروسة.

وأطروحة دكتوراه بعنوان «النحو والصــرف في شــروح حماســة أبي تمام» للباحثة رندة العمري، تقدّمت بها إلى قسم اللغة العربية بجامعة دمشق في عام 2004م. والمتبادر إلى الذهن عند قراءة هذا العنوان أنّه يتضـمّن مسـائلَ الفصـل النحويّ الموجودة في كتاب ابن جنِّي باعتباره من شـروح الحماسـة، إلَّا أنَّ الباحثة لم تتطرّق إلى هذه المسـائل، وبهذا فإنّ بحثنا يُعدُّ جديدًا في بابه من الناحية التطبيقيّة، ولم يُدرَس من قبلُ.

– منهج البحث:

وأمَّا **المنهج**؛ فقد اعتمدت هذه الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها المنهجين: الاستقرائي في تتبُّع مسائل الفصل في كتاب التنبيه واستقصائها. والمنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ في دراسة شواهد الفصل النحويّ وتحليلها، وبيان توجيهات ابن جنِّي لها.

ثانيًا: العرض والمناقشة:

1 – الفصل في اللُّغة:

الفصلُ في اللغة مصدرٌ للفعل الثلاثي فَصَل–يفصِل، وهو «البونُ بين شيئين»[1]. وجاء في التاج: «الفصْلُ: القَطْعُ، وإبانَةُ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ عَن الآخَر، وَقَالَ الحَرالي: هُوَ اقتِطاعُ بعضٍ من كُلٍّ. فَصَلَ بَينهمَا يَفصِلُ»[2]. فالمعنى اللغويُّ العامُّ لهذا الجذر يدور حول التمييز والإظهار والإبانة. ولا يخرُج المعنى الاصطلاحي عن الدلالة اللغويّة كما سيأتي.

2– الفصل النحويّ في الاصطلاح:

مصطلح (الفصل النحويّ) تركيبٌ وصفيٌّ مكوَّن من موصوف وصفة. وقد حدَّدنا المصطلح هنا بالنعت (النحوي) احترازًا من الفصل البلاغيّ الذي تناولَتْه كتب البلاغة في مبحث (الفصل والوصل)، وهو الذي يكون بتركِ حرف العطف بين الجُمل، ويقابلُه الوصلُ، وهو العطف بين الجُمل بالواو. وقد جاء في معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة في تعريف الفصل: «الفصلُ: هو القطع بين المتَّصلين في العادة كالمتضايفين، والصفة مع الموصوف، والفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر. وما هما كالجزء الواحد من حيث تلازمهما»[3]. وقد جعَلَه علي أبو المكارم من أساليب تأويل النصوص المخالِفة لقواعد الترتيب، وذهب إلى أنَّ النحاة يعنون به «وجود صيغة أو أكثر بين جزأي التركيب اللغويّ، أو أجزائه التي يتحتّم تواليها وتعاقبُها دون فاصل بينها»[4]. فيتبيّن من هذين التعريفين تطابقُ الدلالة الاصطلاحيّة مع اللغويّة من حيث القطع ومنع الاتّصال بين شيئين لبُعدٍ طرأ بينهما بسبب الفاصل.

3– الفصل بين المتلازمات عند النحاة:

---

(1) **كتاب العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 126/7.

(2) **تاج العروس من جواهر القاموس**: مرتضى الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق مجموعة من المختصين، وزارة الإرشاد – الكويت، 1994م، 163/30.

(3) **معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة– دار الفرقان، بيروت – عمان، ط1، 1985م، ص173.**

(4) **أصول التفكير النحوي**، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م، ص 292.

أكثرُ ما يتناول النحاة قضيّة الفصل بين المتلازمات النحويّة بشيء من التفصيل في مبحَثَي الجملة الاعتراضية والإضافة. أمّا مسائلُهُ وشواهدُه فهي مبثوثة في العديد من الأبواب النحويّة، أو لِنَقُل في جميع الأبواب التي يقتضي البحثُ فيها الكلامَ على التلازم. والتلازمُ بلفظه أو بمعناه كثير الدوران في كلام النحاة، يقول المبرّد: «وَلَو قلت: "يَا هَذَا وَهَذَا الطَّوِيلُ والقصيرُ"، لم يجز أَن يكون "الطَّوِيل" و"القصير" نعتًا؛ لِأَنّ المبهمة وَمَا بعْدهَا كالشيء الْوَاحِد»[1]، فالتلازمُ هنا ظاهرٌ بمعناه في قوله (المبهمة وما بعدها كالشيء الواحد)، وأمَّا لفظُه فظاهر فيما نقلَه ابنُ عقيل عن ابن عصفور في كلامه على أقسام (كان): «والثالث: الزائدة... وقد ذكر ابن عصفور أنّها تُزاد بينَ الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره، نحو: "زيدٌ كان قائمٌ"، والفعل ومرفوعه، نحو: "لم يوجد كان مثلُك"، والصلة والموصول، نحو: "جاء الذي كان أكرمته"، والصفة والموصوف، نحو: "مررتُ برجُل كان قائمٍ"»[2]. ويقولُ المكودي: «القَسَمُ لا يعتدُّ به فاصلًا لكثرة الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه»[3]. والجديرُ بالذكر هنا أنَّ المقصود بالتلازم هو وجودُ الرابط النحويّ بين المتلازمين، لا أنْ يأتيا متواليين متلاصقين في الكلام، من هنا وضعَ العلماء ضوابطَ لما يأتي فاصلًا بين المتلازمين، وحُكْمُ الفصل يأتي متدرّجًا مَنَ الجائز المقبول إلى القبيح إلى الأشدّ قبحًا الذي لا يجوز، يقول ابنُ جنّي: «والفصلُ بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبحُ منه بين المضاف والمضاف إليه»[4]. وعليه، فإنَّ حُكْمَ الفصل يرتبط على نحو مباشر بنوع المتلازمين، ونوع الفاصل. أمّا نوعُ المتلازمين فمردُّه إلى العلاقة أو الرابط بينهما، فابنُ جنّي في كلامه السابق يبيّن لنا أنَّ الفصل بين حرف الجرِّ ومجروره غيرُ جائز، وهو أقبحُ

(1) **المقتضب**، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف – القاهرة، 266/4. ونقل المحقق في الحاشية قول الأشموني: «...اسم الإشارة، فلا يجوز تفريق نعته، فلا يقال: "مررت بهذين الطويل والقصير"، نصَّ على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والزجاج والمبرد، قال الزيادي: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان».

(2) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، ١٩٨٠م، 288/1.

(3) **شرح المكودي على الألفية**، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥، ص 279.

(4) **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية للكتاب، ط4، 397/2.

منه بين المضـــاف والمضـــاف إليه لشـــدَّة الارتباط بين الحرف ومجروره. وهو بين المضـــاف والمضـــاف إليه أقبحُ منه بين المبتدأ والخبر؛ لشـدَّة الارتباط بين المتضـايفين، وليس الترابط بين المسـند والمسـند إليه بهذه القوّة؛ إذ يجوز فيهما الحذفُ والتقدير، والتقديم والتأخير، ففي تركيبهما مرونةٌ ليسـت موجودة في غيرهما من المتلازمات كالمتضـايفين، والنعت والمنعوت، والموصـول وصلته... وفي هذا يقولُ ابن جنِّي: «وعلى الجملة، فكلَّما ازداد الجزءان اتّصالًا قوي قُبْح الفصل بينهما»[1]، ومنه أنَّ «الفصـــل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبحُ منه بين عوامل الأســـماء والأسماء؛ لأنّ عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء»[2].

وأمَّا نوع الفاصـــل فمردُّه إلى كونِه أجنبيًّا أو غيرَ أجنبيٍّ. ويبيّنُ أبو حيَّان الأندلســـي مقصـودَهم بغيرِ الأجنبي بقوله: «وغيرُ الأجنبي هو جملة الاعتراض، وهي ما كان فيها تأكيدٌ أو تبيينٌ للصـــلة»[3]، وجعلَ ابنُ مالك من غير الأجنبي جملةَ الحال[4]، ومعمولَ الفعل، فيجوز أن يُفصـل به بين الفعل وفاعله، ومعمولَ الصـلة، فيجوز نحو: (جاء الذي زيدًا ضـربَ). والفصـلُ بغير الأجنبي جائز. وقد يكون الفصل مستحسنًا إذا جاء لغَرَضٍ بلاغي قد يضيفه للكلام، وإليه ذهب ابن مالك بقوله: «ومن الفصـل المسـتحسـن: الفصـل بجملة الاعتراض»[5]؛ ذاك أنَّ جملة الاعتراض يكون فيها تسديدٌ وتقوية للكلام، في حين أنَّهم لا يجيزون الفصـل بالأجنبي، والأجنبي

(1) **الخصائص: 392/2.**

(2) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـــ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، 367/2.

(3) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسـهيل**، أبو حيان الأندلسـي، المحقق: د. حسـن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م، 164/3.

(4) **شـــرح تســـهيل الفوائد**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـــ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشـر: هجر للطباعة والنشـر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، 232/1.

(5) **شـرح الكافية الشـافية**، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإســـلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م، 310/1.

هو ما «لم يعمل فيه العامل»[1]، وعليه «لا يلي عاملًا من العوامل ما نصبَه غيرُه أو رفعه»[2]، يقول العكبري: «الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي لا يجوز»[3]، إلَّا ما جاء شاذًّا للضرورة، يقول سيبويه: «ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: "لم زيدٌ يأتِك"، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء، كما لم يجُز أن تفصل بين الحروف التي تجرّ وبين الأسماء بالأفعال؛ لأنَّ الجزم نظيرُ الجرّ. ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ، إلّا في شعر»[4]. فسيبويه يبيّن أنَّ كلَّ ذلك غيرُ جائز إلّا في الشعر، فهو موضع الضرورات. وعدُّوا من الأجنبيّ أيضًا النداء «الذي يليه غيرُ المنادى في المعنى، كقول الشاعر: .... نكُنْ مثلَ من –يا ذئب– يصطحبان» [5]. ويُغتفرُ في الأجنبي الفصل بالظرف والجارّ والمجرور؛ لأنّهم يتّسعون فيهما ما لا يتّسعون في غيرهما فلذلك «فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله، نحو: "كان في الدار أو عندك زيدٌ جالسًا"، وفعل التعجُّب من المتعجَّب منه، نحو: "ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَ زيدٍ، وما أثبتَ عند الحرب زيدًا"، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه... وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين إذن ولن ومنصوبهما، نحو: "هذا غلامُ والله زيدٍ، واشتريتُه بوالله درهمٍ"، وقولِه: (إذن –والله– نرميهم بحربٍ)»[6].

(1) **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط 2، 2007م، ص 66.

(2) **التذييل والتكميل**: 238/4.

(3) **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: ط1، ١٩٩٥م، 155/1.

(4) **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، 111/3.

(5) **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، ١٤٢٨ هـ، 777/2.

(6) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط 6، ١٩٨٥، ص 909–910.

وذهب ابنُ مالك إلى جوازِ الفصل بين المتضايفين في سعةِ الكلام في ثلاث مسائل: الأُولى: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمَّا مفعوله؛ وإمّا ظرفه. والثانية أن يكون المضاف وصفًا، والمضافُ إليه إمَّا مفعوله الأوَّل، والفاصل مفعولُه الثاني، أو ظرفه. والثالثة: أن يكون الفاصل قَسَمًا؛ كقولك: "هذا غلام –والله– زيدٍ"[1]. وما دونَ ذلك لا يكون إلَّا في الشعر؛ أي: إنَّه يُحمَل على الضرورة الشعرية. ومذهب الكوفيين جوازُ الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور للضرورة، والبصريُّون يمنعونه[2].

والفصلُ بالقَسَمِ داخلٌ في الفصل بجملة الاعتراض، وإن كان ابنُ مالك يذهب إلى أنّهما غيران؛ إذ يقول: «ولا يدخُل في الأجنبيِّ القَسَمُ؛ لأنَّه يؤكِّد الجملة الموصول بها، ولا جملةُ الاعتراض»[3].

وفيما يتعلَّقُ ببحثنا هذا، تجدرُ الإشارة إلى أنَّ الاعتراضَ يختلف عن الفصل من حيثُ المصطلح بكونِهِ فصلًا بجملة تامَّة، سمّاها النحويّون الجملة الاعتراضية أو المعترضة، يقولُ ابنُ فارس في باب الاعتراض: «ومِن سُننِ العرب أن يعترِضَ بين الكلام وتمامِهِ كلامٌ، ولا يكون هذا المعترِضُ إلا مُفيدًا»[4]. والاعتراضُ شاع في كلام العربِ واتَّسع وكثُر، «ولم يجرِ ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتّصلين بما هو أجنبي؛ لأنَّ فيه تسديدًا وتبيينًا، فأشبهَ من أجل ذلك الصفة والتأكيد؛ فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك»[5].

ولمَّا كان الأمر على هذه الحال، فسنتناول في هذا البحث مسائلَ الفصل النحوي في

(1) **ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، 151/3.

(2) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، 349/2.

(3) التذييل والتكميل: 165/3.

(4) **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، 190.

(5) **المسائل الحلبيات**، أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة، بيروت، ط 1، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، ص 143.

كتاب التنبيه دون مسائلِ الاعتراض، وقد انتظمَت في ثماني مسائلَ، فيما يأتي بيانُها وبيانُ توجيهات ابن جنِّي لها.

4- مسائل الفصل النحويّ في كتاب التنبيه، وتوجيهاتُ ابن جنِّي لها:

المسألة الأولى: الفصل بالأجنبيّ بين الموصول وصلته

شاهِدُ هذه المسألة قول الشاعر[1]:

لَوْ شَهِدَتْ أُمُّ القُدَيْدِ طِعَانَنَا بِمَرْعَشَ خَيْلَ الأَرْمَنِيِّ أَرَنَّتِ

المُشكِل في هذا البيت هو تعليق الجارّ والمجرور (بمرعش)؛ إذ ذهبَ ابن جنِّي إلى عدم جواز تعليق الباء بالفعل (شهدت)، فلا يكونُ المعنى (شهدت بمرعش)؛ لِمَا يترتَّب على ذلك من الفصل بين الموصول (المصدر هنا) وهو (طعانُنا)، وصلته (معمول المصدر) وهو (خيل) المنصوب بالمصدر. ومنع أيضًا تعليقها بحال من (أمّ القديد)؛ لِمَا يقع من الفصل ذاته. وذهبَ أبو عليّ -ووافقَه ابن جنِّي- إلى جواز تعليق الباء بالمصدر (طعاننا) أو بحال من الضمير (نا) في (طعاننا)[2].

وكما أنّ ابن جنِّي منع هذا الفصل لأمر صناعي، نجد أنّ هذين التعليقين يمتنعان لتعارضهما مع المعنى المراد؛ إذ قد يقول قائل لمَ مُنع هذا التعليق مع أنَّهم يتّسعون بالظرف والجار والمجرور ما لا يُتسع في غيرهما، نقول إنّ المعنى المراد هو تمنّي مشاهدة هذا الطعان الذي هو بمرعش أو طعاننا ونحن بمرعش، لا تمنّي المشاهدة بمرعش دون غيرها المفهوم في حال تقدير الكلام (لو شهدت بمرعش)، وعليه يجتمع لدينا مانعان: صناعيّ ومعنويّ، فكان لا بدَّ من المنع، وتوجيه البيت على النحو الذي وجَّهه به ابن جنّي.

المسألة الثانية: الفصل بالأجنبي بين الموصول وبعض الصلة

(1) البيت للشاعر سيَّار بن قَصير. **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ص 81. مرعش: ثغر من الثغور بأرمينية، وأرنت: صاحت وبكت.

(2) ينظر: **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، علي بن الحسين بن علي، الأَصْفهاني الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتب اللبنانية، القاهرة / بيروت، ط4، ١٤٢٠ هـ، 729/2. **والتنبيه:** ص 82.

شاهدُ هذه المسألة قول الشاعر[1]:

وأبغضُ مَن وضـــعتُ إليَّ فيــهِ لســـــانـــي، مَـعشَـــرٌ عـنــهـمْ أذودُ

يقول: «أبغضُ الأشـياء إليَّ أن أهجو عشـيرتي الذين يلزمني الذبُّ عنهم»[2]. فظاهرٌ أنَّ (إليَّ) متعلِّق باسـم التفضـيل (أبغض)، وقد جاء بين الفعل (وضـعتُ) ومعموله (فيه)، وكلاهما صلة الموصول (مَن)، وفي هذا فصل بين الموصول وبعض صلته[3]. وذهب ابن مالك إلى أنَّ هذا الفصل من الشاذِّ لكونه فصل بالأجنبي المحض؛ إذ إنَّه فصل «بين "فيه" و"لساني" وبين ما يتعلَّقان به، وهو "وضعت"، بـــ"إليَّ" وهو أجنبي، لأنّه متعلق بما قبل الموصول، وهو "أبغض"، والأصلُ أن يُقال: "وأبغض من وضعت فيه لساني إليّ معشرٌ»[4]، وتبعه في هذا أبو حيّان، وابن عقيل، وناظر الجيش في شروحهم على التسهيل، والسيوطي في همع الهوامع[5].

والجدير بالذكر أنَّ ابن جنِّي بعدما ذكر هذا الوجه الظاهر من البيت، وجَّهه توجيهًا آخر يكون الفصل فيه مستساغًا ومن المتجوّز فيه عنده؛ إذ ذهب إلى العدول بـــ(مَنْ) عن أن تكون موصـولة إلى أن تكون موصـوفة «فإذا كانت (مَن) موصـوفة كان الفصـل بين بعض الصـفة وبعض، أسـهلَ من الفصـل بين بعض الصـلة وبعض»، وهذا الفصـلُ جائز عند ابن جنِّي لكثرة المسـموع فيه، ويسـتدلُّ عليه بشـاهدين آخرين، ثمّ يقول: «هذا هو ظاهر أمر التخلّص من هذا البيت»[6].

المسألة الثالثة: الفصل بين الصفة والموصوف:

---

(1) البيت للشاعر عقيل بن عُلَّفة. **التنبيه**، ص 169.

(2) **شرح كتاب الحماسة للفارسي**، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت ٤٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي – بيروت، ط1، 232/2.

(3) ينظر: **التنبيه**، ص 169.

(4) شرح التسهيل لابن مالك: 233/1.

(5) ينظر: التذييل والتكميل: 167/3. و**المســـاعد على تســـهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د.محمد كامل بركات، (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط1، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ): 176/1. وتمهيد القواعد: 777/2. و**همع الهوامع في شـــرح جمع الجوامع**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ٣: 341/1.

(6) ينظر: التنبيه: 169–170.

وقد جاءت هذه المسألة تحت خمسة شواهد مختلفة، وهي:

الشاهد الأول قولُ الشاعر[1]:

وأبغضُ مَن وضعتُ إليَّ فيهِ لساني، مَعشَرٌ عنهمْ أذودُ

وجّه ابن جنّي (مَن) إلى الموصوفة ليكون الفصلُ أسهل وجائزًا عنده، وقد فصّلنا القول فيه في المسألة السابقة.

والشاهد الثاني قول الشاعر[2]:

قلتُ لِقَوْمٍ بالكَنِيفِ تَرَوَّحُوا عَشِيَّةَ بِتْنَا عِنْدَ مَاوَانَ، رُزَّحِ

تقدير الكلام: قلتُ لقوم رزَّحٍ عشية بتنا عند ماوان في الكنيف: تروَّحوا[3]. في البيت فصلٌ بين الموصوف (قوم) وصفته (رزَّح). وهذا الفصل جائز عند ابن جنّي؛ إذ يقول: «فكأنّه قال: قلتُ عشيةَ بتنا عند عند ماوان لقومٍ رزّحٍ... ففصل بين الموصوف الذي هو (قوم) وبين صفته التي هي (رزَّح) بالأمر والظرف وما أضيف إليه، وذلك جائز عندنا»[4]. وذهب ابنُ الأثير إلى أنَّ الفصل في هذا البيت شاذٌّ؛ إذ لا يجوز الفصل بين الصّفة والموصوف بأجنبيّ من عامل الموصوف، وإليه ذهب السيوطي أيضًا[5]، وهو من الضرائر التي ذكرها ابن عصفور في

(1) **التنبيه**، ص 169.

(2) البيت للشاعر عروة بن الورد. **التنبيه**: ص 189.

(3) ينظر: شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، ص 333. وواحد الرزح رازح، ويقال رزح البعير رزوحًا، إذا أعيا، وإبلٌ رزحى، وقومٌ رزاحٌ أي مهازيل ساقطون. والكنيف: الحظيرة من الشجر.

(4) **التنبيه**: ص 189.

(5) ينظر: **البديع في علم العربية**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، ١٤٢٠ هـ، 326/1. وهمع الهوامع: 143/3.

كتابه[1]. أمَّا جوازُه عند ابن جنِّي فلكثرة المسموع.

والشاهد الثالث قول الشاعر[2]:

فَإِنَّ نسَـــاءً، غيرَ مَـا قَـالَ قَـائِـلٌ، غنيمَـةُ ســـوء، وسْـــطَهُنّ مـهـارِقُـه

وجّه ابن جنِّي البيت على أنَّ المراد فيه: فإنَّ نسـاءً وسـطهنّ مهارِقُه – أي: كتب عهده– لهنَّ غنيمةُ سوء؛ أي: سببُه إيّاهن، وقد أعطاهن ذمته، غنيمةُ سوء. وعليه، فإنَّ جملة (وسطهنّ مهارقه) صفة للنساء، وعلى هذا يكون الشاعر قد فصلَ بين الموصوف (نساءً) وصفته (وسطهنَّ مهارقه) بالخبر (غنيمةُ سوء)، وينتصب (غير) على المصدر، أي: أقول قولًا حقًّا غيرَ ما يقول قائل لا يصـدق[3]. وقد ذكر المرزوقي في شـرحه الحماسـةَ هذا الوجه، وأضـاف له وجهًا آخر، فذهب إلى أنَّ «قوله (غيرَ ما قال قائل)، يجوز أن يكون صفة لنساء. وقوله (غنيمة سوء) يرتفع على أن يكون خبرَ مبتدأ، كأنّه قال: (هن غنيمة سـوء)، حكاية لكلام القائل الذي ذكره. وإضـافة الغنيمة إلى السـوء يكون على طريق الإزراء والاسـتحقار. وقوله (وسـطهنّ مهارقه)، الجملة في موضـع خبر إنّ، فيكون المعنى إنّ نساء مخالفةً صفتُها لما قاله قائل، يعني من حسَّنَ في عين الملك الإيقاع بهن، هنّ غنيمة ســـوء، معهنّ كتب العهد والذمّة اللذين يخرجن بهما عن كونهن غنيمة»[4]. والذي يبدو أنَّ الوجه الذي ذهب إليه ابن جنِّي هو الوجه الأقوى والأنسب للمعنى؛ إذ إنَّ الشاعر لم يُرِد إخبار الملك أنّ هؤلاء النسوة معهن كتب العهد والذمّة، فالملك يعلم ذلك، وإنّما أراد أن يبيّن له ويخبره بأنّهن غنيمة سوء بعدما أعطاهن ذمّته فليبتعد عن سبيهنّ.

والشاهد الرابع قول الشاعر[5]:

وأشـــعثَ قدْ قدَّ السِّـــفارُ قميصَـــه وجَرُّ شِـــواءٍ، بـالعصـــا، غيرِ مُنضَـــجِ

قولُه: (وجرّ شـواء) إشـارة إلى تولّيه من خدمة الرفقاء والأصـحاب ما لا يكون من عمله،

(1) ينظر: **ضرائر الشِّعْر**، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، المحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1، ١٩٨٠ م، ص 205.

(2) البيت للشاعر عارق الطائي. **التنبيه:** ص 541.

(3) ينظر: **التنبيه:** ص 542.

(4) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص 1224.

(5) البيت للشمّاخ، يصف فيه مضيفًا. **التنبيه:** ص 546.

وجعله غير ناضج لتعجّله وحرصه على تقديم أمرهم والتسرّع في إطعامهم[1].

وجاء قوله «(جرّ شواء) نسقًا على قوله: (قدّ السفار). قال الأصمعي: كان هذا ممّا أعان على تخريق ثيابه»[2]. وقد فصلَ الشاعر بالأجنبي (بالعصا) بينَ الموصوف (شواءٍ) والصفة (غير)، وهو فصلٌ متجوّز فيه عند ابن جنّي، ولا سيّما أنَّ الفصل بالجارّ والمجرور[3].

ويذهب المرزوقي إلى أنَّ للبيت روايةً أخرى هي أجود لِما فيها من التخلُّص من الفصل، يقول في ذلك: «ويجوز أن ينتصب (غير) على أن يكون حالًا للنكرة – وهو أجود الروايتين – حتى لا يكون قد فصل بين الصفة والموصوف بالأجنبيّ منهما، وهو قوله "بالعصا"». ويبدو أنَّ ابن جنّي لم يلتفت إلى هذه الرواية، أو أنَّها لم تصله، وإلّا فإنَّه لا يتوانى عن ذكرها، ويبيّن مدى قوّتها أو ضعفها.

والشاهد الخامس قول الشاعر[4]:

إلى النَّفَرِ البِيضِ الأُلاءِ كـأَنَّـهُمْ صَـــفائحُ، يَوْمَ الرَّوْعِ، أَخْلَصَـــها الصَّـــقْلُ

لم يقف ابن جنّي طويلًا عند البيت، لكثرة ما روى من أبيات الفصل بين الموصوف وصفته، فاكتفى بتبيين المراد، وتجويز الفصل، يقول: «أراد: كأنّهم يومَ الروع صفائحُ أخلصها الصقلُ. ففصل بين الموصوف (صفائح) وصفته (أخلصها) بالظرف، وهذا جائز»[5].

وحاصلُ القول في هذه المسألة أنَّ الفصل بين الموصوف وصفته بالأجنبي ممَّا هو جائز عند ابن جنّي لكثرة المسموع فيه، ولا سيّما إن كان الفصل بالظرف أو الجارّ والمجرور، وهو من

(1) ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي: ص 1229.

(2) **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1/ 590.

(3) ينظر: **التنبيه**: ص 546.

(4) البيت للشاعر خلف بن خليفة. **التنبيه**: ص 550. وَمعنى النَّفر الْبيض أَنهم أنقياء الْأَعْرَاض، والألاء بِمَعْنى الَّذين وَمَا بعده صلته، والصفائح السيوف، والروع الْفَزع.

(5) **التنبيه**: ص 550.

الشاذّ المحمول على الضرورة عند النُّحاة.

المسألة الرابعة: الفصل بين واو العطف وفائه ولام الابتداء وبين ما وُصِلْن به:

لم يذكر ابن جنِّي شاهدًا لهذه المسألة، وإنّما ذكرها في معرض حديثه عن تسكين هاء (هي) في قول الشاعر[1]:

وقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعًا، فأرَّقَنِي فَقُلْتُ: أهْيَ سَرَتْ أمْ عادَنِي حُلُمُ؟

فذهبَ إلى جواز تسكين الهاء في (هي) لاتِّصال همزة الاستفهام بها، وإجرائها مجرى المتَّصل، فصارت (أهي) كـ (علِمَ)، وأجريت همزت الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء، نحو (وهو، فهو، لهو)، إلَّا أنَّ الإسكان مع الهمزة أضعف لجواز الفصل بينها وبين المستفهم عنه، وليس كذلك واو العطف ولا فاؤه ولا لام الابتداء؛ إذ لا يجوز الفصل بين شيء منهنّ وبين ما وصلْنَ به. وقد يُغتفر الفصل في الظرف والجارّ والمجرور في نحو «إنَّ زيدًا لفي الدار قائمٌ» لكثرته في الكلام[2]. وهذا جائز عند سيبويه والبصريين، وممتنعٌ عند الكوفيين، والعربُ تقول: «إنَّ زيدًا لَبِكَ مأخوذٌ»، وذهب الفرّاء إلى قُبحِ قولك «إنَّ عبدَالله لليومَ خارجٌ»[3]. وقد تقرَّر أنَّ العرب يتَّسعون في الظرف والجارّ والمجرور ما لا يُتَّسع في غيرهما.

المسألة الخامسة: الفصل بين الأمر وجوابه

شاهد هذه المسألة قول الشاعر[4]:

قلتُ لقومٍ بالكنيفِ تروَّحوا عَشِيَّةً بِتنا عِنْدَ ماوانُ رزَّحِ

تنالوا الغِنى، أو تبلُغوا بنفوسِكُمْ إلى مُستراحٍ من حِمامٍ مُبَرِّحِ

الشاهِدُ في هذه المسألة هو الفصل بين الأمر (تروَّحوا) وجوابِه (تنالوا)، وهو عند ابن

(1) البيت للشاعر زياد بن منقذ. **التنبيه:** ص 440.

(2) ينظر: التنبيه: 440.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 3/1264-1265.

(4) البيت للشاعر عروة بن الورد. **التنبيه**، ص 189. وينظر الشاهد الثاني من المسألة الثالثة من البحث.

جنِّي ليس من باب الفصل بين المتلازمات، ذاك أنَّه ليس فصلًا بين الجازم والمجزوم على وَفقِ مذهبه؛ لأنَّ جواب الطلب عنده ينجزِمُ بالشـــرط المقدّر الذي يدلُّ عليه الطلب، لا بفعل الطلب نفســه، فهذا موضــع يوهم الفصــل، يقول في المســألة: «وفصــل بين "تروّحوا" وجوابه الذي هو "تنالوا"، وهذا يوهم الفصـــل بين الجازم والمجزوم، وليس كذلك من حيثُ كان "تنالوا" لم ينجزم بنفس "تروّحوا"، وإنما انجزم بما دلَّ عليه هذا الأمر؛ أي: "تروَّحوا فإنّكم إن تروَّحوا تنالوا"»[1]. وهو فصلٌ واقع بين الجازم والمجزوم عند من يرى أنّ فعل الطلب هو الجازم لأنَّه متضمّن معنى الشرط، وهذا الرأي الأخير نُسِب إلى سيبويه والخليل وآخرين، جاء في التصريح: «واختُلِف في تحقيق جازمه، فالجمهور يجعلونه جوابًا لشرط مقدَّر، فيكون مجزومًا عندهم بأداة شرط مقدّرة هي وفعل الشــرط، لا جوابًا للطلب المتقدّم، فيكون مجزومًا بنفس الطلب، وهو قول الخليل وســيبويه والسيرافي والفارسي»[2].

وفيما ذهب إليه ابن جنِّي والجمهور اسـتغناءٌ عن الفصـل بين المتلازمين أوّلًا، واسـتغناء عن التضـمين؛ أي: تضـمين الطلب معنى الشـرط دون تقدير شـرط، ومن ثمَّ يُحمل الكلام على أصله.

المسألة السادسة: الفصل بين المبتدأ والخبر

وجاءت هذه المسألة تحت شاهدين، الأول قول الشاعر[3]:

فَمَـا من فَتى كُنَّـا من النَّـاس وَاحِـدًا بِــهِ نـبـتـغـي مِـنْـهُـم عـمـيـدًا نُـبـادِلُــه

ذُكِرَ هذا البيت في كُتب البلاغيين في أثناء حديثهم عن الفصـــاحة وما يُخِلُّ بها نتيجة

(1) **التنبيه:** ص 189.

(2) **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـــ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1، ١٤٢١هـــ–٢٠٠٠م، 2/ 382.

(3) البيت للشاعر القُلاخ بن حزن. **التنبيه:** ص 341.

التعقيد اللفظي الناشئ عن التقديم والتأخير غير الظاهر[1]؛ إذ أراد: فما من الناس فتى كنا نبتغي منهم واحدًا عميدًا نبادله به. وذكره ابن عصفور وأبو حيّان في باب الضرائر الشعرية لِما فيه من تقديم وتأخير يُخِلُّ بالصناعة النحوية[2]. وقد ذهب ابن جنِّي في التنبيه إلى أنَّ في البيت فصلًا بين المبتدأ وخبره، فقوله (من الناس) خبر عن (فتى)، وقد فصل بينهما ببعض صفة الفتى، وهو قوله (كنَّا). ووجّه ابن جنِّي هذا الشطر توجيهًا آخر، وهو أن يكون قوله (من الناس) صفة أيضًا للفتى، والخبر محذوف[3]، وذكر كلامَ ابن جنِّي نفسَه الباقوليّ في إعراب القرآن[4].

والشاهد الثاني قول الشاعر[5]:

وســـــاقٌ مخلخلُهـا حمشـــــةٌ كســـــاقِ الـــجـــرادةِ أو أحـــمـــشِ

يهجو امرأة، فيصف ساقَها بالدقّة، ويشبِّهها بساق الجرادة دقّةً. وقد ذهب ابن جنِّي إلى أنَّ قياس الكلام التذكير؛ أي: (وساقٌ مخلخلها حمشٌ)، وجاز التأنيث لأنَّ المخلخل بعض الساق.

وفي البيت لا يحسُن أن يكون تقدير الكلام (وساقٌ حمشةٌ مخلخلُها كساق الجرادة؛ أي: كمخلخل ساق الجراد) لِما في ذلك من الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي، فهذا مانع صناعي يمنع هذا التقدير لاجتناب الفصل، إضافة إلى فساد المعنى في حال تقدير تشبيه مخلخل الساق بمخلخل ساق الجراد[6]، فلا يخفى فساد هذا.

المسألة السابعة: الفصل بين الفعل وما أسند إليه

شاهد هذه المسألة قول الشاعر[7]:

---

(1) ينظر: **عروس الأفراح في شـرح تلخيص المفتاح**، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م، 81/1.

(2) ينظر: **الضرائر الشعرية:** ص214، **وارتشاف الضرب:** 2434/5.

(3) ينظر: **التنبيه:** 341.

(4) ينظر: **إعراب القرآن:** 735/2.

(5) البيت للشاعر أبي المغطَّش الحنفي. **التنبيه:** ص 586. المخلخل: موضع الخلخال من الساق. الحمشة: الدقيقة.

(6) يُنظر: **نفسه:** ص 587.

(7) البيت للشاعر المساور بن هند بن قيس بن زهير. **التنبيه،** ص 522.

إذا جارَةٌ شُـلَّتْ لسَـعْدِ بنِ مالِكٍ لَـهَـا إبِـلٌ شـلَّـتْ لَـهَـا إبِـلانِ

أراد: إذا شُـلَّت إبلٌ لجارةٍ لسـعدِ بن مالك، شُـلَّتْ بسـببها إبلان. وعليه، يكونُ الشـاعر قد فصـلَ بقوله (لسـعد بن مالك) – وهو أجنبيّ– بين الفعل (شُـلّت) ومرفوعه (إبلٌ). وهو عند ابن جنِّي خطأ لا يجوز غير أنَّه متجوَّز فيه من باب أنَّهم يتّسـعون بالظرف والجار والمجرور ما لا يُتسع في غيرهما. يقول في هذه المسألة: «أراد: إذا جارة لسعد بن مالك شُلَّت لها إبل، فإذا كان كذلك – وهو كذلك– فقد فصـلَ بقوله (لسـعد بن مالك) بين (شُـلت) و(إبلٌ) وهو حديثٌ عنها، والفصـل بين الفعل وما أسـند إليه بالأجنبي عندنا خطأ وغير معتقد، غير أنَّ هذا في الظرف وحرف الجرّ محتمل لسـعتهما في الكلام»[1]. والمُلاحظ أنَّ الفصـل في هذه المسـألة هو الوحيد الذي عبَّر عنه ابن جنِّي بقوله (خطأ)، بينما كان يكتفي في غيره بقوله (لا يجوز) أو ما في معناه، فهذا الفصل هو عنده من أقبح أنواع الفصل.

المسألة الثامنة: الفصل بين المصدر ومعموله:

شاهد هذه المسألة قول الشاعر[2]:

وهُنَّ مُنـاخـاتٌ يُـحـاذِرْنَ قَـولَـةً مـنَ الـقـومِ أنْ شـدُّوا قـتـودَ الـركـائِـبِ

أراد أنَّ مطاياهم، وهي مناخةٌ في ركائبها، خائفاتٌ قولَ منادي القوم اسـتعدّوا للانفصـال، وشدُّوا على رواحلكم الرحال[3].

ذهب ابن جنِّي إلى عدم جواز تعليق (من القوم) بالفعل (يُحاذرن)، وهذا الوجه قد يتبادر إلى ذهن القارئ حملًا على المعروف من التعبير بـ(حذر وحاذر منه)؛ لأنَّ في هذا التوجيه فصلٌ بين المصدر (قولة) وبين ما بعده؛ أي: (أنْ شدُّوا قتود الركائب). والوجه عند ابن جنِّي أن تكون (من القوم) صفة لـــ(قولة)، وذلك مشروط بأن تنصب (أن شدُّوا) بغير (قولة)، فتضمر لها فعلًا تدلّ القولة عليه، كأنّه قال: شدُّوا قتودَ الركائب، وتكون (أنْ) هنا زائدة أو تفسيرية[4].

(1) **التنبيه:** ص 522.

(2) البيت مجهول النسبة. **التنبيه**، ص 565.

(3) ينظر: **شرح ديوان الحماسة للمرزوقي:** ص 1276.

(4) ينظر: **التنبيه: ص 565.**

ثالثًا – النتائج:

درس هذا البحث مسائل الفصل النحوي بين المتلازمات وتوجيهات ابن جنِّي لها في كتابه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، وقد اندرجت تحت ثماني مسائل تضمّنت ثلاثة عشر شاهدًا، كان النصيب الأكبر منها لمسألة الفصل بين الصفة والموصوف، وهذا ما يفسّر لنا تسامح ابن جنِّي في هذا النوع من الفصل وتجويزه معتمدًا على كثرة المسموع فيه، وقد بيّن البحث توجيهات ابن جنِّي لهذه المسائل من خلال دراستها دراسة نحوية تحليلية. وبعد التأصيل لقضية الفصل النحوي ومناقشة الشواهد، يمكن لنا أن نسجل النتائج الآتية:

1- الفصل عند النحاة فصلان: فصل واعتراض، إلّا أنَّ الاعتراض يختلف عن الفصل من حيث المصطلح بكونه فصلًا بجملة تامّة، سمّاها النحويون الجملة الاعتراضية أو المعترضة.

2- حُكم الفصل عند النحاة يأتي متدرّجًا من الجائز المقبول إلى القبيح إلى الأشدّ قبحًا الذي لا يجوز.

3- لا يجيز النحاة الفصل بالأجنبي إلّا ما جاء شاذًّا للضرورة.

4- يتّسامح ابن جنِّي في الفصل بين الموصوف وصفته ويتجوّز به، وإن لم يكن الفاصل هو الظرف أو الجار والمجرور لكثرة سماعه.

5- يبحث ابن جنِّي عن توجيهات يمكن أن يحمل عليها البيت ليخفّف من خرق القاعدة النحوية، أو ينتقل من القبيح إلى الأقلّ قبحًا كما فعل في المسألة الثانية، أو ليحافظ على الصناعة كما في المسألة الثامنة، فيحفظ للصناعة النحوية منزلتها قدر المستطاع دون الإخلال بالمعنى.

6- يقدِّم ابن جنِّي المعنى على الصناعة النحوية، فلم يُجز في المسألة الأولى الفصل بالجار والمجرور بالرغم من التوسّع بهما؛ وذلك لفساد المعنى.

7- يناقش ابن جنِّي المسألة بعقل النحوي الحذق، فيطرح في الشاهد تقديرًا يفترِض أنَّه قد يتبادر إلى ذهن القارئ، ثمَّ يناقشه من حيثُ الرفض أو القبول، كما في الشاهد الثاني من المسألة السادسة إذ افترض تقديرًا، ثمَّ ردَّه لفساده في الصناعة والمعنى.

8- الجازم لجواب الطلب عند ابن جنِّي شرط مقدر لا فعل الطلب، وعليه فإنَّ ما يأتي من فصل بين الطلب وجوابه جعله ابن جنِّي من باب إيهام الفصل؛ إذ يُظنُّ أنه فصل بين الجازم

والمجزوم.

9- من أقبح أنواع الفصل عند ابن جنِّي الفصلُ بين الفعل وما أسند إليه، كما في المسألة السابعة، إذ وَصَفَ الفصل في هذا الموضع بأنّه خطأ، بينما كان يكتفي في مواضع أخرى بالقول (لا يجوز).

وفي ضوء البحث في كتاب التنبيه، يوصي البحثُ بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التفصيلية في هذا الكتاب، فهو ما يزال ميدانًا خصبًا لعدد من الأبحاث النحوية والصرفية كدراسة مسائل الأبنية أو مسائل الحذف على سبيل المثال.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
2. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م.
3. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، الأَصْفهاني الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتب اللبنانية، القاهرة / بيروت، ط4، ١٤٢٠ هـ.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

6. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، ١٤٢٠ هـ.
7. تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق مجموعة من المختصين، وزارة الإرشاد – الكويت، 1994م.
8. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.
9. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
10. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت392هـ)، حققه: أ.د. حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1430هـ/2009م.
11. الجملة العربية– تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط 2، 2007م.
12. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
13. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
14. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

15. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
16. شرح المكودي على الألفية: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥.
17. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
18. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت، ط1، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
19. شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
20. شرح كتاب الحماسة للفارسي، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت ٤٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي – بيروت، ط1.
21. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
22. ضرائر الشِّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، المحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ١٩٨٠ م.
23. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

24. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصـــري (ت ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
25. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
26. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحســـين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـــ)، المحقق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
27. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
28. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط1، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).
29. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة– دار الفرقان، بيروت – عمان، ط1، 1985م.
30. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط 6.
31. المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـــــ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف – القاهرة.
32. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.